الإطار القانوني و المؤسساتي لتحقيق التكامل في كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية و إتحاد المغرب العربي

دراسة مقارنة

الأستاذ:بن غربي ميلود

جامعة الجلفة

بالنظر إلى وحدة التاريخ و اللغة و التطلعات و المصير في كل من منطقتي الخليج و المغرب العربي، و نظرًا لما يحدث من تحولات و ما يتم من ترابط و تكامل على الصعيد الدولي، و ما تواجه الدول و الشعوب الخليجية والمغاربية من تحديات في الميادين السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، فقد عملت هذه الدول على بلورة جهودها التكاملية في منظمتين إقليميتين جمعت الأولى الدول العربية في الخليج و الثانية الدول المغاربية في شمال إفريقيا، و على هذا الأساس سأقوم بدراسة تحليلية و مقارنة للوضعية العامة لكل من مجلس التعاون و الإتحاد المغاربي بالموازاة مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، و معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، في فصلين يتم التركيز في الفصل الأول على الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجه عام، أما في الفصل الثاني سيتم مقارنة بنية مجلس التعاون مع تلك الموجودة في الإتحاد المغاربي، من حيث المؤسسات و طريقة الإنضمام و كيفية إتخاذ القرارات.

Résumé

Lecadre juridique et institutionnelpour l'intégrationdans chacun du Conseil de coopération du Golfeet l'Uniondu Maghreb arabe

Une étude comparative

Compte tenu del'unitéhistorique , et la langue commune , les aspirations et la déterminationà la fois dansle Golfeet le Maghreb En plus ce qui se passe sur le champ international et régionale au niveau de la corrélation et intégration . les pays du Golf et du Maghreb onttravaillé à développerleurs efforts d'intégrationdans lesdeux organisations régionalespremiers pays arabesse sont réunisdans le Golfe etlessecondespays du Maghreb se sont réunie a son tour en Afrique du Nord, et sur cette baseje vaisprésenter en ce résume ce qu on a fait dans l étude comparative et même analytique. Or on a comparé la position généralepour chacun le Conseil de coopérationet del'Union du Maghreben parallèle avec leurs traites de créations ca veut dire leStatutdes pays du Golfe arabe, et le traité instituantl'Uniondu Maghreb arabe, les deuxfont l'objetdu premier chapitre notammentsur la structure organisationnelleduConseil de coopération du Golfe, maisdans ledeuxième chapitre on a comparé la structure du Conseil decoopération aveccelle de l'Uniondu Maghreb arabe, en

termes d'institutionset surtoutcomment adhérer des nouveaux membres et prendre des décisions de sorte que le c hapitre un se concentre sur le cadreinstitutionnel et juridiquepour leConseil de coopération du Golfe et le ChapitreII: traite le cadreinstitutionnel et juridique del'Union du Maghrebarabe

Lesuccès de la coopérationet l'intégration régionaleentre lesEats se traduit souvent dans une large mesure par le typed'institutions et les dispositifsqui guidentses activités avecl'efficacité de ses décisions .Eten raison des différentsbesoins de chaque régionetles circonstances particulières qui les distinguent. Ilest difficile d'extrapolerle modèledes institutionset de l'organisationqui y fonctionne, et il est doncimpératif que lespays de chaquebloc régionaldevraientdévelopper des institutionset des arrangementsqui cadrent aveclesconditionséconomiquesetsociales, ainsi politiques, et coïncident avec lesobjectifs communsqui vise à atteindre que ce soit dans les pays du GCC ou UMA .

I-الإطار القانوني و المؤسساتي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: أحكام العضوية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1/ مدلول مصطلح الخليج العربي

تعبر مقولة "من المحيط إلى الخليج" عن العالم العربي ككل، حيث يقترن المحيط بدول إتحاد المغرب العربي، كما يرتبط الخليج بدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، و تطرح بشأن المصطلحين " الخليج العربي" و "إتحاد المغرب العربي" خلافات عدة تتعلق بالهوية و الإنتماء و التاريخ توازي من دون شك، الإجماع حول أهمية تحقيق التكامل في كلا من التكتلين المغاربي و الخليجي.

إذ تقع منطقة الخليج جنوب غرب قارة آسيا، في منطقة الوصل بين قارات العالم القديم الثلاث الكبرى آسيا و إفريقيا و أوروبا و الخليج بحر شبه مغلق و يعتبر واحدًا من أهم إمتدادات المحيط الهندي في اليابسة، و قد جعله موقعه هذا مهدًا للعديد من الحضارات الكبيرة، و يقع الخليج بين خطي طول 48 و 57 درجة شرق "جرينتش" و خطي طول 24 درجة و 30 درجة شمال خط الإستواء.([1])

و يتسم مناخه بكونه ذو حرارة مرتفعة رغم أن الشتاء يكون باردًا خصوصا عند أطرافه الشمالية الغربية تهطل عليه في الغالب أمطار موسمية بين نوفمبر/ تشرين الثاني و أفريل/ نيسان هي أكثر غزارة في الجزء الشمالي الشرقي،

و درجة الرطوبة في أكثر الأحيان مرتفعة للغاية.([2])

و يبدأ الخليج العربي جنوبًا من مضيق "هرمز" الذي يربط الخليج العربي و خليج عمان بالمحيط الهندي و ينتهي الخليج شمالاً عند شط العرب ملتقى نهري دجلة و الفرات أو الرافدين و تطل عليه ثمان دول هي: عمان، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، السعودية، الكويت، العراق، إيران. و يغطي الخليج مساحة مغمورة من المياه تقدر بحوالي ربع مليون كيلومتر مربع و يبلغ طوله حوالي984 كيلومتر، و عرضه بين 336 كيلومتر و بعض الكيلومترات عند مضيق هرمز، و عمقه في الغالب لا يتعدى 100 متر تقريبا، و يوجد في الخليج عدد كبير من الجزر، بعضها قبب ملحية و أخرى ترسبات مرجانية، و الشاطئ الإيراني جبلي و عمقه أكثر أما الشاطئ العربي فمعظمه رملي حيث تمتد السهول الصحراوية بإستثناء الجزء الجنوبي من قطر و عند الطرف الجنوبي الشرقي عند مضيق هرمز([3]) الذي عقدت في شأنه كل من إيران و سلطنة عمان و هما الدولتان المشرفتان على المضيق إتفاقا تقاسمت فيه المراقبة على هذا الأخير و تأمين حرية الملاحة فيه إبتداء من عام1975([4])

لقد اطلقت على الخليج العربي عدة أسماء عبر التاريخ كان أقدمها " بحر أرض الآله" إلى الألف الثانية قبل الميلاد، ثم أصبح إسمه " بحر الشروق الكبير" سماه الفرس "بحر فارس" و أول من أطلق هذه التسمية هو نيارخوس قائد أسطول الإسكندرالأكبر عام 325 ق.م لأنه سار بمحاذاة الساحل الفارسي و لم يدرك أن هناك ساحلاً أخر و سماه العرب "خليج البصرة" أو " خليج عمان" أو "خليج البحرين" أو "خليج القطيف" لأن هذه المدن كانت تتخذه منطلقًا للسفن التي تبحر عبابه و تسيطر على مياهه، و يعود إسم "بحر البصرة" إلى فترة الفتح الإسلامي و الملاحظ أن

---

(1)- علي حسن القرني. مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات. مكتبة العبيكان. الرياض. 1997. ص19

(2) - المرجع نفسه. ص 22.

(3)- علي حسن القرني: المرجع السابق. ص 20.

(4)- أحمد سرحال: قانون العلاقات الدولية. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت. 1993. ص620.

مصطلح الخليج العربي تستعمله رسميا دول الجامعة العربية، كما تستخدمه الأمم المتحدة في وثائقها العربية و الجمعيات الجغرافية و العربية أما مصطلح الخليج الفارسي فتستخدمه إيران في الصحف و الوسائل الإعلامية التابعة لها، و منها كذلك تلك الناطقة بالعربية، و كذلك مطبوعات و وسائل إعلام بالعربية تصدر عن هيئات و دول غير عربية[5] إلى جانب هذين التسميتين يتم تداول في بعض الأوساط لتجنب الخلاف الدائر بين إيران و الدول العربية مصطلح الخليج العربي- الفارسي الذي تستعمله الجمعية الوطنية للجغرافيا التي تصدر مجلات ناشيونال جغرافيك، و كذلك مصطلح الخليج الإسلامي: << ذلك أن البلدان التي تكتنفه على سواحله الأربعة و إن كانت تنتمي إلى عرقين مختلفين: الفارسية (أو الإيرانية حديثًا) و العربية، إلا أنها تلتقي في رحاب دين واحد هو الإسلام، فأحرى به أن يكون خليجًا إسلامياً فحسب.>>[6]

و لكن السؤال الذي قد يطرح، ألا تعتبر اللغة الفارسية مستقلة بذاتها، كما هي اللغة العربية تضع المصطلحات و المفرادات الملائمة و المناسبة لها في كل المجالات و الميادين، من دون أن يثير ذلك حفيظة القيمين على اللغات الأخرى، فما داعي القلق حينما تطلق تسمية " الخليج العربي" باللغة العربية و "الخليج الفارسي" باللغة الفارسية، و إن كان هناك سبب للقلق و الإستياء فما هي أسماء باقي الخلجان و البحار و الدول و المنظمات الإقليمية و الدولية في العالم بهاتين اللغتين!؟

هذا و تعتبر منطقة الخليج العربي بمجملها مناطق صحراوية، قليلة السكان حيث يبلغ عددهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 38.6 مليون نسمة، و يتركز معظمهم في المملكة العربية السعودية، التي تقدر مساحتها لوحدها بـ 240000 كم² وبإضافة مساحة باقي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن المساحة الكلية لدول المجلس تقدر بـ 2672.700 كم² [7] . و هي مساحة كبيرة نسبيًا يبرز النفط في طليعة الثروات المتواجدة فيها.

2/ الإنضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على مايلي:<<يتكون مجلس التعاول من الدول الست التي إشتركت في إجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/02/04>> و بهذا فإن مجلس التعاون يعتبر تنظيمًا دوليًا إقليميًا محدد العضوية، فتحديد أعضاء المجلس بالإسم دون فتح باب العضوية يعني أن عضوية مجلس التعاون مغلقة و مقتصرة على الدول الست، و هي دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، و دولة الكويت.[8] و نص هذه المادة يجد له الأساس كذلك، فيما أعلنته الفقرة الأولى من ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون، حيث حددت سمة أساسية من سمات الدول

---

(5)- http://www.amwalnet.com/vbshowthnead.php?=8793.

(6)- راجع مقال ياسين سويد:" الخليج الإسلامي لا فارسي و لا عربي". في صحيفة النهار (بيروت). العدد 23264. بتاريخ 2008/05/05. ص 16.

(7)- http://arwikipidia.org.

(8)- كمال محمد الأسطل: نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . سلسة دراسات إستراتيجية العدد 33. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. ابوظبي. 1999. ص17.

الأعضاء في المجلس و هي ما يربط بين هذه الدول من علاقات خاصة و سمات مشتركة و أنظمة متشابهة.([9]) و الحري بالذكر هنا أن حجية الديباجة تساوي قوة نصوص المواد الواردة في النظام الأساسي لدى جل الفقهاء.

لقد رفضت دول مجلس التعاون طلبا تقدمت به الصومال، لإنضمام إلى المجلس، فمسألة العضوية إذن آثارت بعض الجدل بين الدول الأعضاء خاصة بالنسبة إلى العراق و كل من اليمن الشمالي و الجنوبي الذين إتحدا في دولة واحدة هي اليمن، و قد ظهرت بعض ملامح هذا الجدل عندما فكرت الكويت في طرح فكرت فتح الباب لإنضمام العراق إلى المجلس و لكن وكيل وزارة الخارجية العماني أنذاك السيد يوسف علوي صرح بأن "مجلس التعاون الخليجي قبل كل شيء ليس منظمة إقليمية لأن مفهوم الإقليمية يعتبر أشمل من مفهوم مجلس التعاون، بحيث يمكن لأي دولة في المنطقة أن تنضم إليه و إنما هو مجلس يضم دولا متشابهة في الأنظمة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، و تسعى لأن يكون هذا المجلس بمثابة هيئة تنسيق بينها في المجالات المتشابهة"، بينما يصرح الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية ثانية في مؤتمره الصحفي الذي عقد بعد إنتهاء مؤتمر القمة الأول لدول مجلس التعاون "بأن أي طلب للإنضمام من أي طرف سينظر إليه في حينه".([10])

مما يعني أن هذا المجلس ذا طبيعة مغلقة خلافا لما عليه الأمر في إتحاد دول المغرب العربي فنظامه لا يتضمن نصًا بقبول أعضاء جدد من الدول المطلة على الخليج مثل العراق و إيران، أو من الدول المنتمية إلى شبه الجزيرة العربية مثل اليمن، و هو ماكرس الإعتقاد بأنه نادٍ للأغنياء من أقطار المنطقة.([11]) و الحقيقة أن قصر العضوية في هذا المجلس على عدد معين من الدول ليس بالجديد في ظاهرة التنظيم الدولي، بل إن هناك العديد من المنظمات الإقليمية و المتخصصة تلجأ إلى ذلك العمل تفاديًا للمشاكل التي تعترضها في اداء عملها أو لإكمال مسيرتها فالحلف الأطلسي على سبيل المثال ليس بمنظمة مفتوحة، كما أن الإتحاد الأوروبي مازال يعتقد بأن: << رغبة تركيا الجامحة في الإنضمام للإتحاد الأوروبي تصدر عن دوافع قومية إنطوائية طامحة إلى تحقيق الرؤيا الكمالية لعملية التغريب، أكثر من أن تكون منبثقة من الحرص الموضوعي على الإضطلاع بدور في عملية إعادة صياغة الأقدار السياسية لأوروبا، و قد يساعد هذا مثلاً على تفسير الأسباب الكامنة وراء الغياب الدائم للحوارات الجماهيرية الواسعة حول إيجابيات عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي و سلبياتها، حيث كانت القوة المحركة للتطلعات التركية إلى العضوية متمثلة دائما بالحصول على شهادة تقول بأن الأتراك أوروبيين>>.([12])

كما أنه و في السياق ذاته العضوية المفتوحة في بعض المنظمات تفقدها الكثير من قوتها و زخمها كما يبدو الوضع عليه في منظمة الدول الفرنكوفونية مع أن أكثر الحجج والذرائع التي ينبري بتسويقها صناع القرار في الدول

---

[9])- عبد المهدي الشريدة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية و الدولية. مكتبة مدبولي. القاهرة.1995. ص 93.

[10]– المرجع نفسه. ص 94.

[11]- محمد المجذوب: التنظيم الدولي النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة. الطبعة السابعة. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. 2007. ص 394-398.

[12]- راجع دراسة بن غربي ميلود: "هواجس فعلية من إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي". في مجلة الوحدة الإسلامية. (بيروت). السنة السادسة. العدد 61. جانفي/ كانون الثاني 2007. ص 23

التي إنضمت إلى هذه المنظمة و منهم الحكام و القادة العرب بالذات، هو أن الفركفونية رابطة هدفها الأساسي خدمة التنوع الثقافي و الحوار بين الشعوب و الأمم و مواجهة تحديات العولمة، و هي تعمل على عدة جبهات، و بخاصة من خلال مشاورات لحفظ هذا التنوع إبان المفاوضات الدولية الكبرى و التعاون مع مختلف المناطق اللغوية بما فيها المنطقة العربية. إن حججًا و ذرائعًا على هذا المستوى تفتقد إلى السند الموضوعي و المنطقي بكل تأكيد لأن الدفاع عن التنوع الثقافي و الحضاري لا يكون بالإنضمام إلى منظمة تستقي سبب وجودها أساسًا من الولاء لمنظومة لغوية و ثقافية بعينها، و إذا كانت هذه المنظمة منتدى للقاء بين الشعوب و الأمم، فلما تسمى بمنظمة الدول الناطقة بالفرنسية فالأجدى و الأفضل أن تسمى منظمة الحوار بين الثقافات و الحضارات للحفاظ على التنوع !؟ أو أن يطلق عليها اسم منظمة الدول الفرنكوفيلية أي المحبة للفرنسية (Francophilie) على الأقل درءً للنقد و من أجل الحفاظ على اللغة الوطنية لتلك الدول التي ترغب في مواجهة تحديات العولمة كما تقول.([13])

و من هذا يتجلى إعتقاد الدول الخليجية الست أن حصر العضوية و إقتصارها على الأعضاء الحاليين يعطي فرصة أكبر لبلورة التعاون الخليجي المنشود و يدفعه إلى الأمام لتكوين مجموعة متناسقة و متماسكة تمكنها من تحقيق أهدافها دون الدخول في التوازنات أو المعادلات المحسوبة،([14]) كما تقوم العضوية في المجلس على مبدأ محوري هو مبدأ السيادة و المساواة القانونية بين الدول الأعضاء حيث لكل دولة عضو صوت واحد مهما كانت مساحتها أو كثافتها السكانية أو مواردها الطبيعية أو ثرواتها الإقتصادية،([15]) و هذا المبدأ معمول به في مختلف المنظمات الإقليمية و الدولية بما فيها إتحاد المغرب العربي.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأساس العقائدي الذي ضبطه النظام الأساسي هو إشتراك الدول المكونة للمجلس في "أنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية"، لكنه في الوقت ذاته لم يتكلم عن شرط العروبة صراحة، و المعروف في هذا الإطار أن الدولة الوحيدة التي تقيم النظام الإسلامي هي المملكة العربية السعودية، أما بقية الدول الأعضاء فهي تأخذ بأحكام الإسلام زيادة على القانون الوضعي مثلها في ذلك مثل باقي الدول العربية.([16]) بما فيها الدول المغاربية.

غير انه من الناحية الواقعية ، وعلى إثر قمة تشاورية أجريت في ماي/أيار 2011 في الرياض أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف زياني تأييد قادة الدول الست إنضمام الأردن و المغرب في صفوف المجلس و أكد أن قادة دول مجلس التعاون يرحبون بطلب المملكة الأردنية الهاشمية الإنضمام إلى المجلس و كلفوا وزراء الخارجية دعوة وزير خارجية الأردن للدخول في مفاوضات لإستكمال الإجراءات اللازمة لذلك، و اضاف بناء على

---

[13]- راجع دراسة بن غربي ميلود: "العرب بين الفرنكوفونية و الفرنكوفيلية" .في مجلة الوحدة الإسلامية. تجمع للعلماء المسلمين (بيروت). السنة السادسة. العدد 59. نوفمبر/ تشرين الثاني 2006. ص 55.

[14]- عبد المهدي الشريدة. المرجع السابق. ص 95.

[15]- كمال محمد الأسطل. المرجع السابق.ص 18.

[16]- عبد المهدي الشريدة. المرجع السابق. ص 96.

إتصال مع المملكة المغربية و دعوتها للإنضمام فقد فوض المجلس الأعلى وزراء الخارجية دعوة وزير خارجية المملكة للدخول في مفاوضات لإستكمال الإجراءات اللازمة لذلك([17]) .

و الحري بالملاحظة هنا هو خروج المجلس لأول مرة عن تركيبته الجغرافية، كدول مطلة على الخليج العربي إلى تركيبة أوسع عربيًا، خصوصًا فيما يتعلق بالمملكة المغربية البعيدة جدًا من حيث الموقع فضم هاتين الدولتين غير الخليجيتين قد يفتح الباب أمام ضم دول أخرى، و من ثم فإن مجلس التعاون الخليجي بما يحققه من إنجازات فعلية على الأرض، قد يكون البديل مستقبلاً للجامعة العربية التي لم تستطع توحيد أي قرار عربي منذ تأسيسها([18])، مع العلم أن هناك حاجة لتعاون و تنسيق إقتصادي أكبر بين دول المجلس الحالية قبل توسيع ذاك المجلس، فزيادة أعضائه لا يعني بالضرورة الرخاء للجميع و الطريق قد يكون شاقًا([19]) و يحتاج إلى التروي و في السياق ذاته يعتقد المتفائلون في صدد هذا الموضوع ان تحليلاً حديث لغرفة تجارة و صناعة دبي أظهر أن دعوة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكل من الأردن و المغرب للإنضمام إلى المجلس، لن يعزز التجارة و الإستثمار بين الدول العربية فحسب، و لكنه سيقوي الروابط التاريخية كذلك، و أشار التحليل إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن([20]) إذا إرتفع حجم التجارة بين دول المجلس و الأردن بصورة ملفتة في عام 2010 حيث تجاوزت التجارة بين الأردن و دول مجلس التعاون الخليجي الست حاجز الخمسة مليارات دولار في العام ذاته، و حسب إدارة الإحصاء الأردنية، كانت دول المجلس مصدرًا لحولي 24.2% من واردات الأردن حين إتجهت نسبة 18.4% من صادرات الأردن إلى دول المجلس. و قد تركزت واردات الأردن من دول المجلس بصورة رئيسية في النفط، مصنوعات اللدائن و مصنوعات الحديد و الصلب و الألمنيوم، من جهة أخرى تمثلت صادارت الأردن إلى دول المجلس بصورة أساسية في المنتوجات الزراعية و الصيدلانية و منتجات كيماوية، و لعل إنضمام الأردن إلى مجلس التعاون سوف يمكنه من تقوية إقتصاده و تحسين ميزانه التجاري و تعزيز تواجد الإستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأعضاء في المجلس فيه من ناحية أخرى فإن عضوية الأردن قد تضيف بعض المنافع المحتملة لدول المجلس، حيث يمتلك الأردن قوة عاملة ذات تكلفة منخفضة. و من المتوقع أنه في حال أصبح الأردن عضوًا بمجلس التعاون و مع إلغاء تأشيرات الدخول فإن حركة التنقل بين الطرفين ستزداد بوتيرة سريعة.([21]) خصوصًا أن للأردن تواصل جغرافي مع المملكة العربية السعودية، بحيث يشكل حدودها الشمالية، كما أن تقارب أنظمة الحكم و التركيبة العشائرية للمجتمع في البلدين يشكلان عاملاً مساعدًا في هذا المجال.

أما بالنسبة إلى المغرب فإن الإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي قد يحقق له إمتيازات إقتصادية كبيرة على مستوى جلب الإستثمارات الخليجية، التي من شأنها توفير فرص عمل تساعد على تحقيق التوازن الإجتماعي

---

(17)-http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110510-gulf-morocco-jordans.html
(18) -http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/11/14853.html.
(19)-http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110510-gulf-morroco.jordan.shtml
(20)-http://www.albayan.ae/economy/local-13/maeket/2011-07-12-1-1470444
(21) -http://www.albayan.ae/economy/local-13/maeket/2011-07-12-1-1470444

الذي يعد المغرب في أمس الحاجة إليه لضمان إستقراره[22] مع أن هناك من يبدي شكوكًا حول هذا الإنضمام و يرى أن ذلك يبدو كحلف يتعارض مع الجغرافيا و الفكر الإستراتيجي الرشيد[23].

و على العموم فقد كان رد الرباط سريعًا على الدعوة الخليجية في بيان أصدرته وزارة الخارجية المغربية ورد فيه "المملكة المغربية تلقت بإهتمام كبير دعوة مجلس التعاون الخليجي المنعقد بالرياض على مستوى رؤساء الدول بهدف إنضمامها إلى هذه المنظمة، و طلب مجلس التعاون الخليجي فتح مشاورات مع المغرب حول هذا الموضوع". و أضاف بيان الخارجية المغربية أن المغرب يود بهذه المناسبة أن يذكر " بأهمية و خصوصية العلاقات الأخوية التي تربطه ببلدان الخليج العربي" منوهًا بـ " المشاورات العميقة و التضامن الفعال الذي يجمعه مع هذه البلدان". كما أكد البيان " تشبث المغرب الطبيعي و الثابت بالطموح المغاربي" في بناء إتحاد المغرب العربي الذي "يعتبر خيارًا إستراتيجيًا أساسيًا للأمة المغربية" و على أساس هذه الإعتبارات أعرب بيان الخارجية المغربية عن " إستعداد المغرب الكامل لإجراء مشاورات معمقة مع مجلس التعاون الخليجي من أجل وضع إطار للتعاون الأمثل مع هذه المنطقة المهمة من العالم العربي الإسلامي"[24] وفقًا لتعبير البيان.

ثانيًا: أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أجهزة رئيسية، حددتها المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون ، إذ نصت على أن المجلس يتكون من الأجهزة الرئيسية التالية: المجلس الأعلى و تتبعه هيئة تسوية المنازعات، المجلس الوزاري، الأمانة العامة، هيئة تسوية المنازعات، اللجان الوزارية لدول المجلس، مؤتمرات القمة للمجلس.

و لكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية و بذلك يكون النظام الاساسي للمجلس قد حدد الأجهزة التي تقوم بشكل واضح على شؤون المجلس و عهد إليها بممارسة الإختصاص و مسؤولية تنفيذ أحكامه، حتى تكون للمجلس إستقلاليته و إرادته المستقلة عن إرادات الدول الأعضاء و هذه الأجهزة لها صفة الدوام و تعمل بصفة مستمرة، و بهذا يتميز مجلس التعاون بأنه أداة للعمل الجماعي كتنظيم دولي[25]، مماثل بهذا الشكل لمختلف المنظمات الإقليمية و الدولية بما فيها الإتحاد المغاربي و عليه يمكن إلقاء الضوء على كل من هذه الهيئات و إختصاصاتها.

1/ المجلس الأعلى لدول المجلس التعاون

نصت المادة السابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، و تكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي

---

[22]- راجع مقال لطيفة العروسي: ''المغرب يرحب بالإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي'' .في صحيفة الشرق الأوسط. (لندن). العدد 11853. بتاريخ 2011/07/12. ص 18.

[23] -http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/11/14853.html.

[24]-http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/11/14853.html

[25]- عبد المهدي الشريدة:المرجع السابق. ص 101.

لأسماء الدول الأعضاء و يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة، و يجوز عقد دورات إستثنائية على إثر دعوة أي من الدول الأعضاء و تأييد عضو أخر، و يعتبر إنعقاد المجلس صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء،([26]) و المجلس الأعلى تتبعه هيئة تسوية المنازعات و الهيئة الإستشارية هذه الأخيرة التي تم إنشاؤها بموجب البيان الختامي الصادر عن القمة المنعقدة في دولة الكويت بين 20-22 ديسمبر/كانون الأول 1997 و هي عبارة عن هيئة إستشارية تتولى إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور، و تشكل الهيئة من ثلاثين عضوًا من مواطني دول المجلس، تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاء فيها.([27])

و يكون إنعقاد المجلس الأعلى صحيحًا إذا حضره رؤساء ثلثي الدول الأعضاء (4 من 6 دول و يتخذ قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، و في المسائل الإجرائية بالأغلبية و على العضو الممتنع عن التصويت أن يسجل عدم إلتزامه بالقرار، و تقسيم المسائل إلى موضوعية و إجرائية يماثل أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإذا تم تطبيق الأحكام يكون للمجلس الأعلى سلطة تحديد المسائل الموضوعية و المسائل الإجرائية، و يكون قراره في هذه الحالة قرارًا متعلقًا بمسألة موضوعية، أي يتطلب توفر الإجماع المشار إليه.([28])

و بالرغم من أن مقر المجلس مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، إلا أن المجلس الأعلى يعقد دوراته في بلدان الدول الأعضاء، حيث إنعقدت الدورة الأولى للمجلس الأعلى في أبوظبي و الثانية في الرياض و الدورة الثالثة في البحرين و الرابعة في قطر، و لا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع قائم أن يرأس الدورة أو الجلسة التي تخصص لمناقشة ذاك النزاع، و في هذه الجلسة يعين المجلس رئيسًا مؤقتًا كما أن لرئيس المجلس الإشتراك في المداولات والإقتراح نيابة عن الدولة التي يمثلها و له أن ينيب عنه في ذلك أحد أعضاء وفده.([29])

2/ المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون

يعتبر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الجهاز التنفيذي، و ثاني الهيئات العاملة في مجلس التعاون، و قد بين النظام الأساسي لمجلس التعاون و النظام الداخلي للمجلس الوزاري الأحكام القانونية للمجلس الوزاري.([30]) إذ يتكون المجلس الوزاري من وزاراء و فقًا للمادة 11 من النظام الأساسي لمجلس التعاون<< من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من وزراء و تكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى و عند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى، يعقد المجلس الوزاري إجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر و يجوز له عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو أخر يقرر المجلس الوزاري مكان إجتماع دورته التالية ويعتبر إنعقاد المجلس صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء>>.([31]) و تنص المادة (3) فقرة (3) من النظام

---

(26)- المادة السابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(27)- إبراهيم سليمان المهنا: مشروعات للتعاون الإقتصادي الإقليمية و الدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات و بدائل. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي. 1998. ص 40.

(28)- علي حسن القرني: المرجع السابق. ص 46-47.

(29)- عبد المهدي الشريدة: المرجع السابق. ص 104.

(30)- المادة 10 من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(31)-المادة 11 من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الداخلي للمجلس الوزاري على أنه:<< إذا طرأت ظروف خاصة لا تسمح ، بإنعقاد دورة عادية او إستثنائية في المكان المقرر لها يتولى الأمين العام اخطار الدول الأعضاء بذلك و يحدد بالتشاور معها مكان أخر لإنعقادها>>([32]).

و لكل عضو بالمجلس الوزاري صوت واحد، و تصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، أما في المسائل الإجرائية و التوصيات، فتصدر قراراته بالأغلبية، فالمسائل في المجلس الوزاري تنقسم، كما هو الحال في المجلس الأعلى، إلى مسائل موضوعية يحتاج صدورها إلى إجماع الحاضرين المشتركين في التصويت، و أخرى إجرائية تصدر بالأغلبية البسيطة طبعًا و لكن للمجلس أن يصدر توصياته بالأغلبية ذاتها، و في مقدمتها المسائل الإجرائية و يبدو جليا أن قررات المجلس الوزاري و توصياته في المسائل الإجرائية، التي تصدر على هذا النحو ملزمة حتى لمن لم يقبلها، لأن واضعي النظام الأساسي لمجلس التعاون قد حرصوا على إعفاء من لا يقبل القررات الإجرائية للمجلس الأعلى، من الإلتزام بها ، بأن يسجل عدم التزامه صراحة عند التصويت، بينما لم يحدث ذلك في صدد القرارات الإجرائية للمجلس الوزاري، و لربما يرجع السبب في هذه التفرقة بين المجلسين الأعلى و الوزاري، إلى خطورة المسائل التي قد يتناولها المجلس الأعلى، و حرص الدول الأعضاء على ألا تلتزم بصددها، بما لا تقبله([33]).

3/ الأمانة العامة لمجلس التعاون

<< تتكون من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون و ما تستدعيه الحاجة من موظفين، يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة([34]) يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين. كما يعين الأمين العام موظفي الأمانة العامة من بين مواطني الدول الأعضاء لا يجوز له الإستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري، يكون الأمين العام مسؤولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة و حسن سير العمل في مختلف قطاعاتها و يمثل مجلس التعاون لدى الغير و ذلك في حدود الصلاحيات المخولة له [(3)]>> ، و يمارس الأمين و الأمناء المساعدون و كافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم بإستقلال تام و عليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى و واجبات وظائفهم و لا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.([35])

فالأمين العام و الموظفون في الأمانة موظفون دوليون، لا سلطة لأحد عليهم سوى أجهزة مجلس التعاون وفق الأوضاع المقررة، و لا أثر لإنتمائهم لدولة معينة على حسن أدائهم للصالح العام، ولا الولاء الوطني القطري في مسألة معينة، و لذلك كان ضروريًا أن يتحصن الأمين و أعضاء الأمانة بالحصانة اللازمة لتحقيق أغراض المجلس و وظائفه، كما تتمتع أجهزة المجلس في أقاليم الدول الأعضاء بالأهلية القانونية و هذا ما تطلب إبرام إتفاقية أخرى خاصة بالعلاقات بين أجهزة المجلس و مواظفيه و ممثلي الدول الأعضاء من ناحية، و بين دولة المقر من ناحية أخرى، فتكون

[(32)]-علي حسن القرني: المرجع السابق. ص 50.

[(33)]- علي حسن القرني: المرجع سابق. ص 51.

[(34)]– الحكمة من هذا القيد هو إتاحة الفرصة لشغل هذا المنصب و التداول عليه لا أكثر من عنصر و دولة، حيث أن عدم الإلتزام بهذا القيد أدى إلى خلافات و نزاعات مضمرة عديدة في المنظمات الإقليمية و الدولية علاوة على الجمود و الترهل الذي يصيب المنظمة.

[(3)]– المادة 14 من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

[(1)]- المادة 15 من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

الأولى خاصة بنطاق الحصانات و الإمتيازات التي يتمتع بها المجلس و أجهزته و موظفوه و ممثلوا الدول فيه، في أراضي الدول الأعضاء و في مواجهتهم و تكون الثانية قاصرة على تنظيم العلاقة بين المجلس و المملكة العربية السعودية، و قد أوضح نظام المجلس أن المجلس و موظفيه و ممثلي الدول فيه يتمتعون بالإمتيازات و الحصانات الدبلوماسية المقررة للهيئات المماثلة.([36])

أما عن دور الأمين العام في مجلس التعاون بالمقارنة مع نظرائه([37]) في المنظمات الدولية و الإقليمية الأخرى فإنه مماثل لدور الأمين العام في إتحاد المغرب العربي، فقد إختارت دول مجلس التعاون لأمينها نظرية وسطًا بين إثنين بصدد تحديد دور الأمين العام. و تقضي الأولى بتوسيع سلطات الأمين العام، خصوصًا في المسائل السياسية، على أن يظل نطاق ممارسته لهذه السلطات رهنًا بشخصيته و قدراته و إتصالاته ، و علاقاته بالأجهزة السياسية في المنظمة، و قد أخذ ميثاق الأمم المتحدة بهذه النظرية في تصوره لوضع الأمين العام، أما الثانية فهي على النقيض من ذلك ، و مثلها منظمة الإتحاد الإفريقي في حدود الإختصاصات الإدارية ، و ركزت على تسميته بالأمين العام الإداري، و لم تعتن بإبراز وضعه بجهاز ضمن أجهزة المنظمة الأخرى، بينما الأمين العام لمجلس التعاون، له إختصاصات إدارية و مالية و قانونية، أما إختصاصاته السياسية، و هي ليست محددة في نظام المجلس فيبدوا أنها تماثلإختصاصات أمين عامة جامعة الدول العربية، بمعنى أنها أكثر مما أنيط بالأمين العام الإفريقي، و أقل مما يتمتع به أمين عام الأمم المتحدة.([38])

II-الإطار القانوني و المؤسساتيلإتحاد المغرب العربي

أولاً: أحكام العضوية في إتحاد المغرب العربي

1/ مدلول مصطلح المغرب العربي

كلمة مغرب إستعملت من طرف الجغرافيون الغرب ليميزو بها الجزء الواقع في شمال إفريقيا بإستثناء مصر من المشرق العربي، كما لجأ الفرنسيون لإستخدام هذا المصطلح للتدليل على البلدان التي كانت خاضعة لهم و هي الجزائر و تونس و المغرب، و مع إستقلال هذه الدول الثلاثة أصبحت التسمية تضم في مجالها موريتانيا([39]) و ليبيا حيث كانت المنطقة كلها تعرف بالمغرب العربي الكبير.

فبعد دخول العرب مع الفتح الإسلامي إلى شمال إفريقيا تم تقسيم "تمازغا" أو بلاد الأمازيغ ([40]) إلى ثلاثة أقسام إبتداء من القرن الأول الهجري و ذلك إنطلاقًا من موقع شبه الجزيرة العربية إلى مغرب أدنى و مغرب أوسط،

([2])- علي حسن القرني: المرجع السابق. ص 53.

([37])- المواد 7. 8. 9. 10. 11. 12 من النظام الأساسي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

([38])- علي حسن القرني: المرجع السابق. ص 54.

([39])–Pascal boniface : atlas des relations international, Hatier, paris, 2003. p. 128.

([40])– الأمازيغ و تعنى الرجال الأحرار وفقًا لما تورده الكتابات و المؤلفات المغاربية في خصوص هذا الموضوع. و لكن الأدق هو الرجال الشرفاء الأحرار لأن لفظ أحرار في العربية جمع حر أو طليق و هو الذي قد لا يخضع لقانون أو سلطة و من المفارقة أن لفظ أحرار في اللهجات المغاربية العربية المحلية يقصد به الشرفاء أو النبلاءو هذا اللفظ الأخير المتداول في العامية هو الذي قصده المترجم من الأمازيغية إلى العربية و ليس التعبير الأول من دون شك . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع مقال بن غربي ميلود: "الأمازيغية: النزعة القبائلية و البعد الوطني". في صحيفة المستقبل (بيروت). العدد 2045. بتاريخ 2005/05/29. ص 19.

و مغرب أقصى، الأدنى هو تونس الحالية لقربها من المشرق، و الأوسط و يعنون به الجزائر الحالية لتوسطها تونس و المغرب الأقصى الذي عرف بهذه التسمية لوقوعه في أقصى الشمال الأفريقي، و تسمية المغرب أخذت صيغتها النهائية ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية للأقطار الثلاثة مع إستبدال الأدنى و الأوسط و الأقصى بتونس و الجزائر و المغرب، أما ليبيا فسعفها الحظ الأوفر أن إحتفظت و إحتفظ لها بالتسمية الأصل([41]) أما بالنسبة إلى موريتانيا فإنها تشبه معظم الدول الإفريقية، من حيث أنها لم تتشكل بحدودها السياسية الحالية تقريبًا، و تكتسب شخصيتها الإقليمية إلا خلال العهد الإستعماري، بل إن إسم موريتانيا لم يظهر إلا في ذاك العهد، و قد أتاحت الحدود الشمالية لموريتانيا فرصة الإتصال بالعالم العربي، في حين أتاحت لها الحدود الجنوبية الإتصال بالعالم الإفريقي ([42]) و المعروف في هذا الإطار أن الحدود السياسية بين دول المغرب العربي قديمة للغاية و ذلك بالمقارنة مع دول شبه الجزيرة العربية و لاسيما الخليجية منها([43]) .

و يقع المغرب العربي الكبير شمال القارة الإفريقية بين خطي العرض 15° و 37° شمالاً و خطي الطول 17° و 25° شرقًا، و هو بذلك يتوسط كل من أوروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط.([44]) و يمتد على شاطئ البحر الابيض المتوسط و حتى المحبط الاطلسي، و تبلغ مساحته حوالي 5.782.140 كم2 و هي تشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي ،حيث تمثل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الإتحاد المغاربي، و يبلغ طول الشريط الساحلي للإتحاد المغاربي حوالي 6505كم2 أي 25% من سواحل الوطن العربي بكامله. أما عدد سكان المغرب العربي فيقدر بحوالي 90 مليون نسمة أي ما نسبته 30% من إجمالي سكان الوطن العربي([45])، و هم يتركزون في كل من الجزائر و المغرب الأقصى و تتنوع الأشكال التضاريسية و المناخية خصوصًا بالإنتقال من الشمال إلى الجنوب، حيث يسود مناخ البحر الابيض المتوسط السواحل الشمالية و المناخ القاري شبه الجاف المناطق الداخلية، أما القسم الأكبر الجنوبي فيسوده المناخ الصحراوي، و علاوة على التنوع في المناخ و التضاريس تتعدد الثروات و الموارد المختلفة لمنطقة المغرب العربي.

2/ الإنضمام إلى إتحاد المغرب العربي

على خلاف النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد بتت معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي مسألة العضوية فيها، حيث وضحت المادة السابعة عشر منها ذلك بنصها على أن:<< للدول الاخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة، إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك>> ([46]) و بذا يعتبر إتحاد

([41])– خدام محند أو بلقاسم: معطيات اسياسية عن الحضارة الأمازيغية. دار خطاب. بومرداس (الجزائر). 2006. ص 70-71.

([42])– أحمد منيسي و أخرون: التحول الديمقرافي في دول المغرب العربي. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية. القاهرة. 2004. ص 17-18.

([43])- Yves Lacoste :Atlas géopolitique, Larousse, paris,2007, P. 123.

([44])–http://ar.wikipidia.org

([45])- عبد القادر رزيق المخادمي: التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر .2009. ص 81.

([46])– المادة السابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

المغرب العربي منظمة دولية مفتوحة بالنسبة للدول العربية و الإفريقية، حيث ستحظى هذه الدول بالعضوية في حال عدم إعتراض احدى الدول الأعضاء عليها.

و الدول الأعضاء هي الدول المؤسسة للإتحاد أو الدول الأصلية التي أصدرت إعلان قيام إتحاد المغرب العربي بمراكش بتاريخ 17 فيفري/ شباط 1989 و التي إشتركت في كل أو بعض المراحل التي ميزت سيرورة إبرام معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي و هذه الدول هي: الجمهورية التونسية، و المملكة المغربية، و الجمهورية الجزائرية و الجمهورية الليبية و الجمهورية الإسلامية الموريتانية، و بذا لم يختلف معنى الدول الأعضاء المؤسسة عما هو متعارف عليه في التنظيم الدولي. و ذلك إذا ما إستثنينا ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه من قبل ممثلي 50 دولة بتاريخ 26 جوان/حزيران 1945 في مؤتمر دمبرتون أوكس في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تكن بولندا ممثلة في هذا المؤتمر و صدقت على الميثاق فيما بعد، و بالرغم من ذلك أعتبرت من الأعضاء المؤسسين([47]).

مع أن العضوية مفتوحة للدول العربية و الإفريقية في معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، لم تتقدم إلا دولة واحدة بطلب العضوية في هذا الإتحاد و هي جمهورية مصر العربية و ذلك على خلاف مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أنه يدخل ضمن التجمعات المغلقة على النقيض من الإتحاد المغاربي الذي يمكنه أن يقبل عضوية دول مثل بوتسوانا و المزمبيق !؟ و كأنما أريد له أن ينافس منظمة الإتحاد الإفريقي و هو مستبعد و قد يكون الوازع الحقيقي لمحرري معاهدة مراكش هو تأكيد البعد الإفريقي للمغرب العربي مع أن هناك بعد أخر لهذه المنطقة، لا يقل أهمية و هو البعد المتوسطي.

لقد تقدمت مصر بطلب الإنضمام إلى الإتحاد المغاربي خلال الدورة السادسة عشر لوزراء خارجية الإتحاد، و التي حضرها وزير الخارجية المصري بصفة مراقب، و يلاحظ أن الدعوة لمصر لم توجه من قبل مجلس الرئاسة أو أي هيئة إتحادية على رغم من وجهة النظر التي ترى إمكانية قيام الإتحاد من ست دول من بينها مصر، فمصر هي التي شهدت تكوين مكتب المغرب العربي، و لجنة تحرير المغرب العربي، كما شهدت تكوين، الجيش السنوسي نواة الجيش الليبي الأولى([48]) .

كما أن إنضمام مصر للإتحاد هو مطلب حزبي فعلى سبيل المثال يشير البند رقم 33 من اهداف حزب الغد المصري فيما يتعلق بالسياسة الخارجية و التجمعات الإقليمية، إلى أن مشروع المغرب العربي الذي يضم مصر و السودان وليبيا و الجزائر و تونس و المغرب و موريتانيا خيار إستراتيجي هام يراهن عليه الحزب لكون المحيط المغاربي هو أقرب محيط إلى مصر و لا يمكن لأي كيان سياسي أن يتجرد من محيطه، أو يعمل خارجه أو يبقى بعيدًا عن مؤثراته، و لكون المشروع المصري –المغاربي- السوداني، مدعومًا بعوامل موضوعية تخدمه و تعمل لصالحه، منها العوامل الجغرافية و التاريخية والثقافية و النفسية و الحضارية و التراثية و العرقية، أضف إليها الإنشغالات و

---

(47)- ABC du nations unis ,publication des nations unis, new york,1988, P01.

(48)– http://www.kari.com/vb/133429.html

التحديات المشتركة، و كلها عوامل، جعلت الإتجاه غربًا " المغرب العربي" متجذرة في الثقافة السياسية للحزب ، و غدت خطابًا سياسيًا و أيديولوجيا متداولا لدى مختلف العاملين فيه.[49]

و على ذلك فإن الرهان على هذا الخيار الإستراتيجي يعرض على الدبلوماسية المصرية أن تتحرك على عدة مستويات و أصعدة أهمها:

- العمل على تجاوز الإشكاليات و التناقضات المعوقة للمشروع المغاربي بإعتماد الحوار المبني على القيم الأساسية المستقرة في التعامل بين الدول من غير تفريط في حقوق مصر و مصالحها المشروعة.
- السعي إلى بعث الديناميكية في الإتفاقيات و إعادة تنشيطها و يرتبط هذا بتنشيط الإتفاقيات و إستكمال بناء ما تبقى منها و إخراجها إلى حيز الوجود، و تفعيل تراسانة الإتفاقيات التي تم التوصل إليها في مختلف الميادين و لاسيما الإقتصادية منها، إذ لابد أن يبني مشروع المغرب العربي على مصالح ملموسة و حقيقية للشعوب و الدول الأعضاء حتى يثبت وجوده و يضمن إستمراريته.
- العمل على أن يتجاوز العمل المصري- المغاربي- السوداني المشترك إطاره الرسمي القائم بين الدول و الحكومات إلى الإطار الشعبي ليساهم المجتمع المدني مساهمة فعالة و أساسية في بناء المشروع، و أن يكون حضوره متميزًا من خلال منظماته غير الحكومية، إذ أنه عندما يشعر المجتمع المدني أنه صاحب مصلحة في تطوير الإتحاد المغاربي الكبير، يصبح هذا الأخير أكثر حضورًا في دعمه ، و يصبح المجتمع أكثر تمسكًا بالمشروع، فلا تستطيع الحكومات أن تتراجع عن تنفيذه، كما حدث في مراحل سابقة بين مصر و بعض دول هذا التجمع الإقليمي المهم.([50])

مع كل هذا فقد تم رفض طلب العضوية المصري، و في وقت لاحق دعا الرئيس الأسبق لليبيا معمر القذافي إلى مبادرته الرامية:<< إلى دمج دول المغرب العربي في تجمع الساحل و الصحراء و المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا و تكشف برقية وزارية من سفارة الجزائر تحت رقم 932 و مؤرخة في 21 ماي 2007 تضمنها كتاب الباحثة الجزائرية صبيحة دخوش، صدر حديثًا بعنوان " إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية" أن إجتماعًا ضم كل من الأمين العام لتجمع الساحل و الصحراء و الأمين العام لإتحاد المغرب العربي، و نظيريهما في مجموعة غرب أفريقيا ، تناول دراسة إمكانية دمج هذه الكيانات في فضاء الساحل و الصحراء>>([51])

و قد تم رفض هذه المبادرة بشدة من طرف الجزائر و تونس و المغرب هو ما قد يعتبر رد معقول و مفهوم فلهذه الدول فضاؤها الحضاري و الثقافي، و كذلك الإقتصادي، و إن كان الميثاق يجيز إنضمام الدول الإفريقية إلى الإتحاد المغاربي، فإن الدول المغاربية ليست ملزمة بالموافقة على عضوية تلك الدول، كما أنه و إن رغبت يمكنها الإكتفاء بإقرار:<< قاعدة العضوية المشاركة التي تمنح بعض الحقوق و ترتب بعض الإلتزامات على المشارك تختلف بما تمنحه و ترتبه العضوية العادية>>([52]) و هذا الإقرار يمكن أن يعتمده كذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إزاء الدول الطامحة للإنضمام إليه كما أنه من المهم أن تحدد معايير الإنضمام بدقة:<< و هنا لابد من الإشارة إلى أنه

---

(49)- http://ajabet.google.com/ejabat/thread?tid=5228156009562f3.html

(50)- http://ajabet.google.com/ejabat/thread?tid=5228156009562f3.html.

(51)– راجع مقال جلال بوعاتي: "مازل يراوح مكانه رغم مرور 22 سنة على تأسيسه: الخلافات بين قادة الدول الاعضاء وراء تعثر الإتحاد المغاربي". صحيفة الخبر (الجزائر). العدد 6268. بتاريخ 2011/02/17. ص 03.

(52)- عبد المهدي الشريدة: المرجع السابق. ص 97.

لغرض الحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي فإنه لابد من توفر شرط كوبنهاجن COPENHAGEN CRIRERIA الذي يتضمن (أ) وجود ديمقراطية مستقرة، و إحترام لحقوق الإنسان، و دور للقانون، و حماية الأقليات، و (ب) سيادة إقتصاد السوق، و (ج) تطبيق قواعد عامة تتسق مع معايير و سياسات الإتحاد الأوروبي([53]).

ثانيًا: أجهزة إتحاد المغرب العربي

يقوم إتحاد المغرب العربي بإعتباره تنظيم دولي إقليمي من الناحية الهيكلية على ثلاثة أنواع تقليدية من الأجهزة الرئيسية، و لكن يتميز الإتحاد المغاربي بخصوصية ملحوظة ألا و هي تزويده بالهيئة القضائية و مجلس الشوري، و ذلك على خلاف ما هو موجود في مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أن هذا الأخير مزود بهيئة تسوية المنازعات، و التي لا ترقى لأن تكون هيئة مستقلة بإعتبار أنها تتبع المجلس الأعلى للمجلس([54]).

و بالإضافة إلى هذه الأجهزة التي نصت عليها معاهدة الإتحاد، فإن هذه الأخيرة تسمح ايضا بإنشاء لجان وزارية متخصصة معتمدة بهذه الصورة اسلوبًا سائدًا في العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية، و على هذا المستوى يوجد في الوقت الحالي مجموعة من اللجان الوزارية المتخصصة التي تفرعت عنها مجالس وزارية قطاعية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى العمل المغاربي المشترك، فعلاوة على هذه الاجهزة توجد الأجهزة ذات الطابع التخصصي التي يقتصر نشاطها على ميدان واحد من ميادين التعاون بين الدول الأعضاء، كما هو الوضع فيما يتعلق بالجامعة المغاربية و الأكاديمية المغاربية للعلوم و المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية([55]) .

و على هذا الأساس يمكن التطرق إلى كل من هذه الأجهزة و الهيئات وفقًا لنص المعاهدة المنشئة لإتحاد المغرب العربي و الإتفاقيات المتعلقة بها.

1/ مجلس الرئاسة

كما هو الشأن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مجلس الرئاسة في إتحاد المغرب العربي هو الجهاز الأعلى في الإتحاد و له وحدة سلطة إتخاذ القرار، و ذلك كما ورد في نص المادة السادسة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، و هو يتألف من رؤساء الدول المغاربية و تكون رئاسته بصورة دورية و بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء([56]). و قد كان مجلس الرئاسة يجتمع في دورتين عاديتين كل سنة، إلا أنه أصبح يجتمع مرة كل سنة و دورات إستثنائية عند الإقتضاء، و ذلك بموجب التعديل الذي تم إعتماده في الدورة الخامسة للمجلس، حيث تم تعديل

---

[53]- راجع دراسة أحمد الكواز: التجارة الخارجية و التكامل الإقتصادي الإقليمي. في مجلة جسر التنمية (الكويت). المعهد العربي للتخطيط بالكويت. العدد الواحد و الثمانون. السنة الثانية. مارس/آذار 2009. ص 21.

[54]-.جمال عبد الناصر مانع: إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية. دار العلوم. عنابة (الجزائر). 2004 ص 159.

[55]–جمال عبد الناصر مانع: المرجع السابق. ص 159.

[56]- المادة الرابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في مادتها الخامسة على النحو التالي: << يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دورته العادية مرة كل سنة، و له أن يعقد دورات إستثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك>>.

بينما نجد في مجلس التعاون الخليجي أنه يجوز عقد دورات إستثنائية للمجلس الأعلى بناء على طلب أي من الأعضاء و تأييد عضو أخر و هذا بجانب الدورات العادية و هذا ما أيده نص المادة 7-3 من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي: << يجتمع المجلس في دورتين عاديتين كل سنة و يجوز عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو أخر>> ([57]). و النصاب القانوني لصحة إنعقاد الدورة مهما كانت طبيعتها تستلزم حضور جميع أعضائه في الإتحاد المغاربي، في حين يختلف إنعقاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، حيث يتطلب حضور ثلثي الدول الأعضاء أي من 4 إلى 6 و ذلك وفقًا للنظام الداخلي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، كما أن مجلس الرئاسة في إتحاد المغرب العربي يتم على مستوى رؤساء الدول أو من ينوب عنهم و هو في هذا الشأن يشبه المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية([58]) .

و على خلاف مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن نظام التصويت في مجلس الرئاسة لإتحاد المغرب العربي يقوم على أساس قاعدة الإجماع([59]) كما أنه لا يفرق بين المسائل الموضوعية و الإجرائية و ذلك بخلاف ما هو معمول به في معظم المنظمات الإقليمية و الدولية في حين نجد ان النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يميز بين المسائل الموضوعية و الإجرائية حيث << تصدر قررات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت و تصدر قرراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية>>([60]) .

و مع أن نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم توضح المعيار المميز للمسائل الموضوعية و الإجرائية ،إلا أنها أعطت سلطة البت في هذا الموضوع لقرار يصدر من أغلبية الدول الحاضرة و المشتركة في التصويت و ذلك إقتفاءًا بما هو عليه الأمر في مجلس الأمن الدولي، عند حدوث خلاف حول تصنيف إحدى المسائل في خانة الإجرائية او الموضوعية.

2/ مجلس وزراء الخارجية

قد يكون من المهم التأكد قبل رصد تكوين مجلس وزراء الدول المغاربية و سير أعماله التنويه إلى أن المادة السابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي تنص على: << للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك >>([61]) فوجود هذه المادة الفريدة من نوعها في عالم المنظمات الدولية و

---

[57]- جمال عبد الناصر مانع: المرجع السابق. ص 164.
[58]– المرجع نفسه. ص 165.
[59]- المادة السادسة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.
[60]– المادة التاسعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
[61]- المادة السابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

الإقليمية، بما فيها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يثير التساؤل حول جدواها !؟، طالما أنه يوجد مجلس لرؤساء الدول و مجلس أخر لوزراء الخارجية([62]) .

تشير المادة الثامنة من إتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي إلى مايلي:<< يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة و ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة و اللجان الوزراية المتخصصة من أعمال>>.

و هو ما يعني ان للإتحاد جهاز ثاني، إلى جانب مجلس الرئاسة يضطلع بالعديد من الأنشطة الفعلية توكل إلى وزراء خارجية الدول المغاربية، طالما أن هذه المادة أتت مقتضبة.لم تحاول إزاحة الغموض والأبهام حيث يصعب التأويل في حال غياب أحد أعضاء الهيئة الوزراية و ذلك كما فعلت المادة الحادية عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اذ ورد فيها مايلي:<< يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء>>([63]) .

و على غرار ما هو موجود في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مجلس وزراء الخارجية يجتمع في دورة عادية كل ثلاث أشهر، مع جواز الدعوة لعقد دورات إستثنائية من قبل أي دولة عضو إذا ما تم تاييدها من قبل دولة عضو أخرى على الأقل، و تتولى رئاسة مجلس الوزراء الخارجية الدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة لمجلس الرئاسة و عند الإقتضاء إلى الدولة العضو التالية في رئاسة مجلس الرئاسة، و يقوم نظام التصويت المتبع في إتخاذ قرارات مجلس وزراء الخارجية على اساس تقرير مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء و نظرا لتكليف مجلس وزراء الخارجية بمهمة التحضير و متابعة قرارات مجلس الرئاسة جعلته يعتمد قاعدة الإتفاق لإداء هذه المهمة ([64]) و بهذا لم يتمكن المجلس من التملص من قاعدة الإجماع المتبعة من طرف مجلس الرئاسة.

3/ لجنة المتابعة

وفقًا لنص المادة التاسعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي فإنه:<< تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد تتكون منهم لجنة المتابعة لإهتمام بقضايا الإتحاد و تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية>> ([65]). و اللاقت للإنتباه في هذه المادة أن محريرها لم ينغاضوا على خصوصية النظام الليبي أنذاك عند إستخدامهم لعبارة "اللجنة الشعبية" العامة، التي تشكل ديوان الدولة و الذي هو بمثابة مجلس وزراء في باقي الدول المغاربية.

و بما أن عدد الدول المغاربية هو خمسة فإن لجنة المتابعة تتكون من خمسة أعضاء تطلق عليهم تسمية كتاب الدولة للشؤون المغاربية، و لم تشر المعاهدة التأسيسية للإتحاد لإنعقاد دورات لجنة المتابعة، و لكن الدورة الاولى لمجلس رئاسة الإتحاد أوصت بأن تعقد لجنة المتابعة إجتماعاتها كل شهر قصد ضمان المتابعة لقضايا

---

[62]– راجع في هذا الإطار دراسة بن غربي ميلود: "جدوى وزارة الصناعة التقليدية في المغرب العربي !" في مجلة الوحدة الإسلامية. عدد 60 ديسمبر/ كانون الأول 2006. ص 79.

[63]- المادة الثامنة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

[64]- جمال عبد الناصر مانع: المرجع السابق. ص 179.

[65]– المادة التاسعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

الإتحاد، مع أنه عمليًا لم يتم الإلتزام بذلك فهذه اللجنة تعقد ثلاثة إجتماعات فقط في السنة و لمدة يومين، و تعود رئاسة اللجنة إلى الدولة التي ترأس الإتحاد([66]) شأنها في ذلك شأن مجلس وزراء الخارجية.

4/ اللجان الوزارية المتخصصة

تطبيقًا للمادة العاشرة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي التي تنص على أنه:<< يكون لإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها>>([67]) عمل مجلس رئاسة الإتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/01/23 ([68])، و هذا الإختصاص الذي يتمتع به مجلس الرئاسة في إتحاد المغرب العربي، ملاحظ كذلك لدى المجلس الأعلى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

و تتكون هذه اللجان من الوزارات و الأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، و تتفرع عنها مجالس وزارية قطاعية ([69]) ، و فرق عمل كل في مجال إختصاصها و عليها الإسترشاد بذوي الخبرة و الكفاءات.

و يعتمد عمل اللجان الوزارية المتخصصة كقاعدة عامة على نظام الدورات كأسلوب للإجتماعات، حيث تجتمع لكي تنظر في الإقتراحات حول مشاريع القررات المرفوعة إليها من طرف المجالس القطاعية و المصادقة عليها قبل عرضها على مجالس وزراء الخارجية للنظر فيها و لإعتمادها في النهاية قبل عرضها على مجلس الرئاسة لإقرارها و أن نشاط هذه اللجان يتم بالتنسيق مع لجنة المتابعة و الأمانة العامة([70]) و عدد هذه اللجان لا يتعدى أربع هي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الإقتصاد و المالية، و لجنة البنية الأساسية و لجنة الموارد البشرية([71]) .

5/ مجلس الشورى

يتألف من 30 عضوًا عن كل دولة بالإتحاد و يتم إختيار الأعضاء بمعرفة الهيئات النيابية للدول الأعضاء([72]) و هو يتضمن مجموعة من الأجهزة ليؤدي بها مهامه كالمكتب و أمانة مجلس الشورى و عدد من اللجان الدائمة و المؤقتة([73]) و يقع مقره في مدينة الجزائر.

([66])- جمال عبد الناصر مانع: المرجع السابق. ص 218.

([67])- المادة العاشرة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

[68]–http://www.aljazeera.net/NR/eyes/6DA755.693A4BA4.BBCA.88CA.6C78C2AD8E.html

([69])– هناك العديد من المجالس الوزارية القطاعية منها. المجلس الوزاري المغاربي للثقافة و الإعلام و المجلس الوزاري المغاربي للنقل و المجلس الوزاري المغاربي للصحة. لمزيد من التفاصيل. راجع جمال عبد الناصر مانع. المرجع السابق. ص 226-227-228.

([70])- جمال عبد الناصر مانع: المرجع السابق. ص 221.

([71])- محمد المجذوب: المرجع السابق. ص 405.

([72])- المادة الثانية من النظام الداخلي لمجلس الشورى.

([73])- المواد: 13و 14. 15. 16. 17. 18. 19. من النظام الداخلي لمجلس الشورى.

يعقد المجلس دورة سنوية عادية كل سنة، حيث يفتتح مجلس الشورى دورته العادية كل سنة و للمكتب أن يحدد تاريخ إنعقاد الجلسات الموالية لإفتتاح الدورة، و ذلك بعدما يحدد مكتب المجلس جدول أعمال الدورة العادية و يبلغه لإعضاء المجلس خلال عشرة أيام من إنعقاد أدوار جلساته و له أن يضيف مسائل لم تكن مدرجة في جدول الأعمال كلما دعت الظروف الطارئة لذلك شرط الحصول على موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس([74])، كما له أن يعقد بناء على طلب مجلس الرئاسة دورات إستثنائية يحدد تاريخ و مكان إنعقادها و كذلك جدول أعمالها ([75]) .

و لإعضاء مجلس وزراء خارجية إتحاد المغرب العربي أن يتدخلوا أمام مجلس الشورى بناء على طلبهم أو يطلب من المجلس، حول قضايا الساعة على الصعيد المغاربي أو الجهوي أو الدولي، و لاعضاء لجنة المتابعة بناء على طلب من المجلس أو منهم أن يقدموا كل المعلومات المفيدة حول نقطة من جدول أعمال الدورة([76]) هذا و يعتمد المجلس ليقر التوصيات و البيانات الأغلبية المطلقة لأعضائه عند التصويت([77]).و يحتاج المجلس في الواقع إلى أن يعبر عن إرادة شعوب المغرب العربي و هذا ما لا يبدوا أنه تحقق منذ إنشاء مجلس الشورى بغياب الديمقراطية و الإنتخابات النزهة في معظم الدول المغاربية.

6/ الهيئة القضائية

بناء على أحكام المادة الثالثة عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي تم إنشاء هذه الهيئة التي يوجد مقرها في نواكشط، و هي تتكون من عشرة قضاة على أساس قاضيين أثنين عن كل دولة عضو في الإتحاد يتم تعيينهم لمدة 6 سنوات حيث يجدد النصف كل ثلاث سنوات([78]) كما تقوم هذه الهيئة بإنتخاب رئيسا لها و نائبا له من بين أعضائها لمدة سنة واحد([79]) ، و يكون إنعقاد الهيئة صحيحًا بحضور ثمانية قضاة على الأقل، على أن يكون من بينهم قاضٍ عن كل دولة من دول الإتحاد على الأقل و تصدر الأحكام في هذه الحالة بموافقة سبعة من الأعضاء الحاضرين([80]).

7/ الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

على الرغم من أن النظام الأساسي للأمانة العامة حدد ولاية الأمين العام لمدة ثلاث سنوات غير قابلة لتجديد إلا مرة واحدة([81]) كما هو معمول به في مجلس التعاون لدول الخليج العربية كذلك([82]) فإن هذا النظام إبتعد كلية على الإعتماد على الأمناء المساعدون بل إكتفى بأمين عام يعينه مجلس الرئاسة و عدد كافٍ من الموظفين ينتخبهم الأمين

([74])– المواد: 22. 24. 25 من النظام الداخلي لمجلس الشوري.
([75])– المادة التاسعة و العشرون من النظام الداخلي لمجلس الشورى.
([76])- المادة السابعة و العشرون من النظام الداخلي لمجلس الشورى.
([77])- المادة الثامنة و لاثلاثون من النظام الداخلي لمجلس الشورى.
([78])– المادة الرابعة و الخامسة من النظام الأساسي للهيئة القضائية لإتحاد المغرب العربي.
([79])– المادة الخامسة عشر من النظام الأساسي للهيئة القضائية.
([80])– المادة التاسعة عشر من النظام الأساسي للهيئة القضائية لإتحاد المغرب العربي.
([81])- المادة السادسة من النظام الأساسي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي.
([82])– المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

العام قدر الحاجة من بين موظفي الإتحاد على أساس الكفاءة و الولاء لأهداف الإتحاد و التوزيع العادل بين الدول الأعضاء([83]) كما تم إختيار مدينة الرباط مقرًا لهذه الأمانة.

و بالعودة إلى دور الأمين العام في إتحاد المغرب العربي، فقد كنت ذكرت في معرض التطرق لدور الأمين العام في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنه في هذين التجمعين الإقليميين تم الرسو على أن يتمتع الأمين العام بصلاحيات و إختصاصات أقل من تلك التي هي بحوزة الامين العام للأمم المتحدة، و أكثر من تلك التي هي بوسع الأمين العام لمنظمة الإتحاد الإفريقي.

8/ الأجهزة ذات الطابع التخصصي

الأجهزة ذات الطابع التخصصي هي الجامعة المغاربية و الأكاديمية المغاربية للعلوم و المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية، و قد تم إستحداثها لتثمين التعاون بين الدول المغاربية في المجالات العلمية و المالية، و الحري بالذكر أن العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية لا تتوفر على هذه الأجهزة بما فيها مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي قد يمضي في إستحداثها بدوره. ولكنها لا تعني بالضرورة أنها ستحقق له النجاح فكثرة الأجهزة قد تؤدي إلى تطابق أنشطتها و تنافسها، و هو ما يعد أهم نقد موجهًا إلى منظومة الأمم المتحدة التي تطرح في شأنها مشاريع لإعادة هيكلتها و إصلاحها، أما بالنسبة إلى الإتحاد المغاربي فيلاحظ عليه الوضعية ذاتها، لاسيما فيما يتعلق بالجامعة المغاربية و الأكاديمية المغاربي للعلوم.

الخاتمة

يتوقف نجاح التعاون و الإندماج الإقليمي بين الدول إلى حد بعيد على نوع المؤسسات و الأجهزة التي توجه نشاطه مع مدى فعالية هذا التوجيه، و نظرًا لإختلاف حاجات كل إقليم و ظروفه عن حاجات و ظروف الأقاليم الأخرى، فإنه من الصعب إستنباط نمط للمؤسسات و التنظيم الذي يصلح لجميع المناطق، و لذلك يتحتم على دول كل تكتل إقليمي أن تقوم بوضع المؤسسات و الترتيبات التي تتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و تتطابق مع الأهداف المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها في نطاق التكتل الإقتصادي و الإقليمي وهو ما تظهره المفارنة العامة لكل من مجلس التعاون و الاتحاد المغاربي ,

[(83)]– المادة السادسة من النظام الأساسي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي.